محاضرة رقم ( 11 )

ثانيا : التهرب الضريبي

سوف نعرف التهرب الضريبي ثم نميزه من التجنب الضريبي ثم نبين عوامل التهرب وطرق مكافحته في البيان الآتي :

1 – تعريف التهرب الضريبي

هو ظاهرة يحاول من خلالها المكلف التخلص من الضريبة كليا أو جزئيا بعد تحقق واقعتها المنشئة بطريقة غير مشروعة . ومن صور التهرب الضريبي محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار, أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقرارا كاذبا أو ناقصا . أو محاولة المكلف إخفاء أمواله بعد أن يحدد المبلغ الواجب الدفع إلى الإدارة الضريبية ، أو تهريب أمواله حتى يتعذر استيفاء دين الضريبة .

2- تمييز التهرب الضريبي من التجنب الضريبي

إن التهرب الضريبي يختلف عن ظاهرة أخرى هي التجنب الضريبي الذي يقصد به محاولة المكلف التخلص من الضريبة كليا أو جزئيا بطريقة مشروعة ، ويتم ذلك بإتباع أحد الوسيلتين الآتيتين :

أ – حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي كأن يلجأ الأفراد إلى هبة أموالهم بغية التخلص من ضريبة التركات .

ب – عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة نشاط معين تخضع أرباحه للضريبة إلى نشاط لا يفرض المشرع ضريبة على أرباحه .

3 – عوامل التهرب الضريبي

هنالك ثلاثة عوامل رئيسة تساعد على التهرب من الضريبة هي عوامل أخلاقية ، وعوامل تشريعية ، وعوامل إدارية .

أ – العوامل الأخلاقية : هي ضعف الوعي الضريبي ، والأخلاق المالية عند المكلفين . ويمكن أن نميز في هذا المجال بين الأخلاق العامة والأخلاق المالية . فكثير من المواطنين لا يجدون مغبة من اللجوء للغش والاحتيال للتهرب من الضريبة ، في حين أنهم يتحلون بأخلاق عامة جيدة . ويختلف الوعي الضريبي عند المكلفين باختلاف الشعوب والأمم . فالمعروف أن المكلف الأنكلو سكسوني أو المكلف في دول أوربا الشمالية هو أقل تهربا من الضريبة من المكلف اللاتيني ، فيقدم تصريحه إلى الإدارة بأمانة ولا يحاول اللجوء للطرق الملتوية لتأخير دفع الضريبة أو التهرب منها .ومن الطبيعي أن توجد هذه الفروق بين المكلف في الدول المتخلفة والنامية ، والمكلف في الدول المتقدمة اقتصاديا .

ب – العوامل التشريعية : تؤدي الصياغة القانونية دورا في تشجيع المكلف على التهرب . فبقدر ما تكون الصياغة معقدة يكون القانون أقل وضوحا ، ويترك مجالا أكبر لتدخل الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات , وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه والى التهرب منها. كما أن المغالاة في سعر الضريبة ، والتفاوت في الشرائح الاقتصادية يدعو إلى التهرب .

ج – العوامل الإدارية :وتنشأ عن تعقد إجراءات التكليف والجباية ، وعن صعوبة التطبيق ، وعدم المساواة في المعاملة بين المكلفين . فعندما تكون الإجراءات معقدة ترهق كاهل المكلف ، فٳنه يشعر بوطأة الضريبة ويحاول التهرب منها . وكذلك الأمر عندما يصعب تقدير المال الخاضع للضريبة مثلا ، فتقدر بشكل جزافي ، كما يحاول المكلف التهرب إذا أساءت الإدارة التصرف في تطبيق الضريبة ، وعاملت المكلفين معاملة مختلفة ، مما يشعرهم بالظلم ويضعف الثقة بعدالة الضريبة التي قصدها المشرع في الأصل عندما وضع القانون .

4 – مكافحة التهرب الضريبي

يمكن إجمال طرق مكافحة التهرب بالطرق الآتية :

أ – تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية : عندما لا تكون العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية قائمة على أساس خصومة بينهما ، أو على أساس جهتين تسعى كل منهما للضرر بالأخرى ، وعندما يشعر المكلف أنه يؤدي واجبا وطنيا بدفع الضريبة ، وتعمل الإدارة على مساعدته في قيامه بهذا الواجب التضامني ، يزداد الوعي الضريبي عند المكلف والكفاءة الفنية للإدارة فتخف وطأة التهرب .

وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى تنمية هذه العلاقة الطيبة بين المكلف والإدارة ، بإتباع بعض الأساليب في تحقق الضريبة وجبايتها وتفرض التعاون بين الطرفين .كما هو الحال في اعتماد الإدارة لتقدير وعاء الضريبة على إقرار المكلف ، مما ينمي الوعي الضريبي من جهة ويشعر المكلف بواجبه من جهة ثانية .

ب – تشديد رقابة الإدارة الضريبية : عندما تشدد الإدارة رقابتها على المكلفين ويشعر هؤلاء بهذه الرقابة ، فٳنهم يتخوفون من التهرب . وتتحقق هذه الرقابة بأشكال متعددة كأن يجيز المشرع للموظفين الماليين حق الاطلاع على أوراق المكلف ومستنداته ، أو أن تقبل الإدارة الإخباريات التي توشي بالمكلف وتشجعها بإعطاء جائزة مالية للمخبر .

ج – العقوبات : وهي طريقة زاجرة لمنع التهرب بشرط أن تطبق بصرامة .وتكون هذه العقوبات جزائية مثل عقوبة الحبس لمن يحاول إخفاء المال الخاضع للضريبة أو مالية مثل الغرامات والإضافات أو مدنية كاتخاذ السلطة المسؤولة إقرار المكلف أساسا لتقدير التعويض في حال الاستملاك العام .

د – وضوح القواعد الضريبية وسهولتها : كلما كان النظام الضريبي سهلا ، وكانت الأسعار مناسبة ، والتنزيلات والإعفاءات واضحة لا مجال للخلاف عليها ، أدى إلى اقتناع المكلف بوجوب دفع الضريبة ،وحمله على عدم التهرب منها . فعندما تجبى الضريبة مثلا وفق أسلوب الحجز عند المنبع ، يمكن الحد من التهرب ، لأن دافع الضريبة لا مصلحة له في إخفاء وعاء الضريبة وعدم فرضها على المكلف .

ه – الاتفاقات الدولية : وهي تعقد عادة بين دولتين متجاورتين بغية توسيع سلطة رقابة الإدارة إلى خارج الحدود الإقليمية للدولة . وتسمح هذه الاتفاقات للدوائر المختصة بالاطلاع على نشاط رعاياها في الدول الأخرى ، فتحد بذلك من تهريب الأموال إلى الخارج .

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية للضرائب

سنعالج هذه الآثار في أربع نقاط تتمثل الأولى في عملية نقل عبء الضريبة ، وفي الثانية أثر الضريبة في الاستهلاك والادخار ، وفي الثالثة أثر الضريبة في الإنتاج والتوزيع ، وفي الرابعة أثر الضريبة على المستوى العام للأثمان .

المطلب الأول

عملية نقل عبء الضريبة

يقصد بهذه الظاهرة نقل عبء الضريبة من المكلف الذي حدده القانون لدفعها إلى شخص آخر ، بحيث يقتصر دور المكلف الأول على أداء المبالغ المستحقة عليه إلى الخزينة بصورة مؤقتة ، ثم استعادتها بعد ذلك من شخص ثالث .

يجد المكلف أحيانا في العلاقات الاقتصادية مجلا لتحويل عبء الضريبة عن كاهله . فيدفع التاجر الضريبة إلى الإدارة ويزيد بالمقابل أسعار السلع التي يبيعها بمقدار قيمة الضريبة ، فيحول عبء هذه الضريبة الأخيرة إلى المستهلك. ونستطيع من خلال هذا المثال التمييز بين المكلف الذي تفرض عليه الضريبة بموجب القانون ويدفع قيمتها إلى الإدارة ويسمى بالمكلف القانوني ، وبين الشخص الذي يستقر عليه عبء الضريبة فيتحمله بصورة نهائية ونسميه المكلف الحقيقي أو الاقتصادي .

 ولكن ما أشكال نقل عبء الضريبة ؟

1 – النقل البسيط والنقل المركب:

النقل البسيط هو نقل عبء الضريبة من المكلف القانوني إلى الغير الذي يستقر عليه عبء الضريبة ويصبح المكلف الحقيقي. والمثال على ذلك أن يرفع المالك من بدل إيجار عقده بمقدار قيمة الضريبة على الإيراد العقاري . فيتحمل المستأجر عبء الضريبة ولا يحاول نقله إلى شخص آخر ويكون المكلف الحقيقي .

أما النقل المركب فهو ينقل عبء الضريبة عدة مرات من شخص إلى آخر قبل أن يستقر في النهاية على المكلف الحقيقي . كأن يقوم المنتج بزيادة أسعار سلعه الإنتاجية بغية نقل عبء الضريبة إلى تاجر التجزئة , الذي يرفع أسعاره ليحمل الضريبة للمستهلك . وقد يكون المستهلك طبيبا أو محاميا فيزيد من أجرة أتعابه نتيجة ارتفاع الأسعار فيحمل عبء الضريبة لزبائنه ، وهؤلاء بدورهم يفعلون الشيء نفسه حتى يصعب تحديد المكلف الحقيقي . فكأن الضريبة لا يتحملها أحد كما يقول الأستاذ دوفرجيه .

2 – النقل إلى الأمام والنقل إلى الخلف

النقل إلى الأمام هو نقل عبء الضريبة باتجاه الشخص الذي يلي المكلف القانوني في الدورة الاقتصادية فيحول المنتج عبء الضريبة في النقل إلى أمام إلى التاجر ، والتاجر إلى المستهلك ، ورب العمل إلى العامل . فيتحمل الضريبة الشخص الذي يأتي في المرحلة التالية . أما النقل إلى الخلف فهو نقل عبء الضريبة إلى الشخص الذي يأتي في المرحلة السابقة في الدورة الاقتصادية بالنسبة إلى المكلف القانوني . كأن يعود التاجر إلى المنتج طالبا تخفيض أسعار منتجاته على أثر فرض ضريبة على المبيعات تقع على التاجر . أو يعود العامل إلى رب العمل طالبا زيادة في الأجور نتيجة فرض ضريبة على الرواتب والأجور .

3 – النقل الجزئي والنقل الكامل

يقع النقل الجزئي عندما لا ينقل المكلف القانوني سوى جزء من الضريبة إلى الآخرين ويتحمل الجزء الباقي .ويحصل ذلك عندما لا تساعد الحالة الاقتصادية على نقل عبء الضريبة بكامله . أما النقل الكامل فهو نقل المبلغ الذي فرض على المكلف القانوني بكامله إلى شخص آخر .

4 – النقل المقصود والنقل غير المقصود

يكون النقل مقصودا عندما يقصد المشرع أن لا يستقر عبء الضريبة على المكلف القانوني بل يعلم بصورة مسبقة أن هذا الأخير سوف ينجح في نقل عبء الضريبة إلى غيره . أما إذا اعتقد المشرع أن عبء الضريبة سوف يستقر على المكلف القانوني ، ورغم ذلك استطاع هذا الأخير نقل عبء الضريبة إلى شخص آخر ، كان الانعكاس غير مقصود .

المطلب الثاني

أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار

من المعلوم أن الاستهلاك يتوقف على عاملين هما : حجم الدخل والميل للاستهلاك ، وحيث أن الادخار يمثل الجزء الذي لم يستهلك لذلك فٳن العوامل التي تحدد الاستهلاك هي التي تحدد الادخار .وعندئذ فٳن الميل للادخار يساوي واحدا صحيحا مطروحا منه الميل للاستهلاك ( الميل للاستهلاك +الميل للادخار=1 ) . وتؤثر الضرائب المفروضة على دخول المكلفين بعد أن يستقر العبء الضريبي على السلع والخدمات التي يستهلكونها من خلال تأثيرها على مستوى الأثمان ، حيث تقلص من هذه الدخول مما يدفع أصحابها إلى التضحية ببعض السلع وخاصة الكمالية فيقل الطلب عليها وتتجه أثمانها نحو الانخفاض . غير أن الطلب على السلع لا يكون بنسبة واحدة وإنما يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعا لدرجة الطلب عليها ، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها نتيجة الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يمكن الاستغناء عنها .إن مدى تأثر استهلاك السلع بالضرائب يتوقف على درجة مرونة طلب الطبقات إلي تقع عليها الضريبة ، فالضرائب التي تصيب الأغنياء مثل الضرائب المباشرة التصاعدية لا تقلل من استهلاكهم لأنهم يدفعونها من مدخراتهم . أما التي تصيب الفقراء مثل الضرائب غير المباشرة فٳنها تقلل من استهلاكهم وخاصة ذات الطلب المرن لذا فهي تقلل من حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل ، لأن هذه الفئات تمثل الكثرة الغالبة من السكان .كما يتوقف أثر الضريبة على الاستهلاك على استخدام الدولة لحصيلة الضريبة ، فٳذا أنفقتها في طلب بعض السلع والخدمات فٳن ذلك يعوض النقص في الاستهلاك الناشئ من استهلاك الأفراد نتيجة فرض الضريبة وبعكسه يتجه الاستهلاك نحو التناقص .

ويتوقف أثر الضريبة على الادخار على توزيع استهلاك السلع الخاضعة للضريبة على مستوى الدخل وحيث يتحقق أكبر قدر من الاستهلاك من ذوي الدخول الدنيا لذلك فٳن فرض الضريبة على السلع التي تستهلكها هذه الفئة يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك . أما إذا وقع الطلب على السلع من ذوي الدخول المرتفعة فٳن أثر الضريبة سيؤثر على ادخار هؤلاء بالانخفاض .وتنطبق هذه الحالة على الادخار الاختياري ، ورغم ذلك فٳنه يمكن استخدام السياسة الضريبية في تشجيع الادخار والعمل على زيادته .

المطلب الثالث

أثر الضرائب في الإنتاج والتوزيع

تسبب الضرائب نقصا في الإنتاج وبالتالي فٳن توزيع الآثار الناشئة عن الضرائب يتوقف على مرونة الطلب وسهولة أو صعوبة عملية تحول عوامل الإنتاج من قطاع لآخر ، كما أن الضرائب تؤثر في عرض الأموال الإنتاجية والطلب عليها ، ويتوقف عرض رؤوس الأموال على الادخار والضرائب المباشرة تقلل من الادخار وبالتالي رؤوس ، ولأن عبئها تتحمله الفئات الاجتماعية القدرة على الادخار . أما الضرائب غير المباشرة فتقلص استهلاك الفئات محدودة الدخل وبالتالي يمكن أن يترتب على ذلك ادخار جماعي تتولاه الدولة .ورغم أن الادخار أساسي في تنمية الدول لا أنه يضغط على الاستهلاك الكمالي فيصيب بذلك الدخول المنخفضة والمرتفعة .ورغم أهمية الاعتبارات الاقتصادية فينبغي مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والسياسية بحيث يوزع عبء التنمية وفقا للمقدرة التكليفية لفئات المجتمع .

وقد يؤدي التباين في المعاملة الضريبية إلى تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة .وقد ينشأ عن الضرائب نشوء توزيع للدخول والثروات إذا أصابت الفئات الفقيرة . هذا في نطاق الضرائب غير المباشرة ، وبعكسه في نطاق الضرائب المباشرة ، كذلك يلعب مجال استخدام حصيلة ائب هذه دورا مهما فٳذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب المتأتية إلى الدخول المرتفعة في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصاديا ، لأنها تساهم في إعادة توزيع الدخول .

المطلب الرابع

أثر الضرائب في المستوى العام للاثمان

تقلل الضرائب المقتطعة من دخول الإفراد لطلبهم على السلع والخدمات ، فيتجه المستوى العام للأثمان نحو الانخفاض . ويتحقق هذا إذا لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للتداول( تسديد قروض خارجية ، تكوين احتياطي مالي ) . أما إذا أعيدت هذه الحصيلة من خلال الإنفاق العام ( شراء السلع والخدمات ، مرتبات العاملين ) فلا يتحقق عمليا الانخفاض في المستوى العام للأثمان ز والواقع أن لكل ضريبة مفروضة على سلعة معينة تأثيرها في ثمنها ،حيث تميل إلى رفع ثمنها بمقدار الضريبة كلا أو جزءا .